



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Legal representation of future generations in international forums

teacher. Tariq Ibrahim Taha

College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq

tariq.i.taha@tu.edu.iq

Asst. Lecturer Islam Jasim Sattay

College of Law, Imam Jaafar Al-Sadiq University, Salah Al-Din Branch, Iraq

islam-jasim@ijsu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 1 March 2026
- Accepted 13 April 2026
- Available online 1 June 2026

Keywords:

-

Abstract: The concept of legal representation for future generations refers to the recognition of the rights and interests of future generations within the international legal system, and ensuring the integration of these rights into the formulation of international policies and treaties. This concept is prominent in multiple fields such as environmental protection, climate change, natural resource management, and the preservation of cultural heritage. The idea is based on the principle of international responsibility towards the future, which calls on states and international organizations to adopt decisions that balance the interests of the present with the rights of future generations. Practical mechanisms for international representation for future generations include: establishing independent institutions or

advisory bodies, including special clauses in international treaties, and strengthening the legal obligations of states towards environmental sustainability and development. This representation also raises legal and ethical challenges, most notably the difficulty of identifying interests that do not yet exist, and the absence of strong enforcement mechanisms, which necessitates the development of innovative legal frameworks that effectively take into account future rights.

, © 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التمثيل القانوني للأجيال المستقبلية في المحافل الدولية

م. طارق إبراهيم طه

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق

tariq.i.taha@tu.edu.iq

م.م اسلام جاسم سطاوي

كلية القانون، جامعة الامام جعفر الصادق فرع صلاح الدين، العراق

islam-jasim@ijsu.edu.iq

معلومات البحث :

الخلاصة: يشير مفهوم التمثيل القانوني للأجيال المستقبلية إلى الاعتراف بحقوق ومصالح الأجيال القادمة في النظام القانوني الدولي، وضمان إدماج هذه الحقوق في صياغة السياسات والمعاهدات الدولية، يبرز هذا المفهوم في مجالات متعددة مثل حماية البيئة، والتغير المناخي، وإدارة الموارد الطبيعية، وحفظ التراث الثقافي، تعتمد الفكرة على مبدأ المسؤولية الدولية تجاه المستقبل، الذي يدعو الدول والمنظمات الدولية إلى تبني قرارات توازن بين مصالح الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، وتشمل الآليات العملية للتمثيل الدولي للأجيال القادمة: إنشاء مؤسسات مستقلة أو هيئات استشارية، إدراج بنود خاصة في المعاهدات الدولية، وتعزيز الالتزامات القانونية للدول تجاه استدامة البيئة والتنمية، كما يؤثر هذا التمثيل تحديات قانونية وأخلاقية، أبرزها صعوبة تحديد مصالح غير موجودة بعد، وغياب آليات إنفاذ قوية، مما يستدعي تطوير أطر قانونية مبتكرة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المستقبلية بشكل فعال.

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١ / آذار / ٢٠٢٦
- القبول : ١٣ / نيسان / ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١ / حزيران / ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :

-

© ٢٠٢٣، كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: أولاً: التعريف بموضوع البحث

شهد المجتمع الدولي في العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الاهتمام بمسألة حقوق الأجيال المستقبلية، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل التغيرات البيئية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي قد تترك آثاراً عميقة على حياة الأجيال القادمة، وقد أدى ذلك إلى بروز اتجاه قانوني وأخلاقي يدعو إلى ضرورة

حماية مصالح هذه الأجيال وضمان مراعاة حقوقها في السياسات والقرارات الدولية المعاصرة.

ومن هنا برزت فكرة التمثيل القانوني للأجيال المستقبلية في المحافل الدولية بوصفها آلية تهدف إلى إدماج مصالح الأجيال التي لم تولد بعد ضمن عملية صنع القرار الدولي، بما يحقق مبدأ العدالة بين الأجيال ويضمن استدامة التنمية وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وقد أصبحت هذه القضية محل نقاش واسع في الفقه القانوني والمنظمات الدولية، لما تنطوي عليه من أبعاد قانونية وأخلاقية وإنسانية عميقة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأسس القانونية والفكرية لفكرة تمثيل الأجيال المستقبلية، وبيان مدى إمكانية تجسيدها في النظام القانوني الدولي المعاصر، مع تحليل أبرز الآليات والمؤسسات المقترحة لتحقيق هذا التمثيل في المحافل الدولية.

أولاً: أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يرتبط بقضية عالمية تمس مستقبل البشرية جمعاء، إذ إن القرارات التي تُتخذ في الحاضر قد يكون لها تأثير طويل الأمد على حياة الأجيال القادمة، كما تبرز أهميته في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ مبدأ العدالة بين الأجيال، فضلاً عن كونه يساهم في تطوير قواعد القانون الدولي بما يواكب التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع الدولي.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع: يمكن إجمال أسباب اختيار هذا الموضوع في عدة اعتبارات، من أبرزها:

١- تزايد الاهتمام الدولي بمسألة حماية حقوق الأجيال المستقبلية في مختلف المجالات، وخاصة البيئية والتنموية.

٢- الحاجة إلى دراسة الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله ضمان تمثيل هذه الأجيال في عملية صنع القرار الدولي.

٣- قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع التمثيل القانوني للأجيال المستقبلية في المحافل الدولية بصورة متخصصة.

٤- أهمية إسهام البحث في إغناء النقاش القانوني حول العدالة بين الأجيال ومستقبل النظام القانوني الدولي.

ثالثاً: أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- ١- بيان مفهوم الأجيال المستقبلية ومكانتها في الفكر القانوني المعاصر.
 - ٢- دراسة الأسس القانونية والفلسفية لفكرة تمثيل الأجيال المستقبلية.
 - ٣- تحليل مدى إمكانية إقرار تمثيل قانوني فعلي للأجيال المستقبلية في المحافل الدولية.
 - ٤- استعراض أبرز الآليات والمؤسسات الدولية المقترحة لحماية مصالح الأجيال القادمة.
- رابعاً: المنهج المتبع في البحث:** اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم القانونية المتعلقة بالأجيال المستقبلية وتحليلها، كما اعتمد على المنهج المقارن عند دراسة بعض التجارب والمبادرات الدولية التي تناولت فكرة تمثيل الأجيال القادمة، وذلك بهدف الوصول إلى تصور علمي متكامل حول إمكانية تطبيق هذه الفكرة في إطار القانون الدولي.

خامساً: خطة البحث: فهي تتكون من مقدمة ومبحثين وخاتمة، فهي:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان، وظهور فكرة الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية.

المبحث الثاني: حقوق الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية وموقف الإسلام منها.

اهم النتائج والتوصيات

ثبت المصادر والمراجع

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان، وظهور فكرة الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية، وفيه مطلبين

المطلب الأول: التعريف بمفردات العنوان

أولاً: التمثيل لغةً: مثُل كلمة تسوية، يقال: هذا مثله ومثله كما يقال: شَبَّهَهُ وشَبَّهَهُ بمعنى، ومثَّل له الشيء: صَوَّره حتى كأنه ينظر إليه، ومثَّلت له كذا تمثيلاً إذا صَوَّرت له مثاله بكتابة وغيرها، ومثَّل الشيء بالشيء: سوَّاه وشَبَّهه به (١).

ثانياً: التمثيل القانوني اصطلاحاً: نظام قانوني يجيز لشخص الوكيل أو الممثل أن يقوم بالتصرفات القانونية باسم ولحساب شخص آخر الأصيل، بحيث تنصرف الآثار القانونية لهذه التصرفات مباشرة إلى الأصيل في حدود السلطة الممنوحة للممثل بموجب القانون أو الاتفاق، ويستعمل التمثيل القانوني لضمان ممارسة الحقوق وأداء الالتزامات عندما يتعذر على الشخص القيام بها بنفسه، كما في الوكالة أو الولاية أو تمثيل الدول والمنظمات في العلاقات الدولية (٢) وتمثيل طائفة من الناس لحادث متحقّق أو متخيّل، لا يخرج عن حدود الحقيقة أو الإمكان (٣).

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: ٦١٠/١١.

(٢) ينظر: الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام: عبد الرزاق أحمد السنهوري، دار النهضة العربية، القاهرة: ٢٣-٢٤.

(٣) ينظر: حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية: صالح بن أحمد الغزالي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ: ٢٨٦.

ثالثاً: الأجيال لغة: "مصدر مشتق من لفظ جيل، ويُقصد به الصنف أو النوع من الناس، فيُقال: الترك جيل، والصين جيل، والعرب جيل؛ أي جماعة من البشر يجمعهم وصف أو انتماء معين، وجمعه أجيال" (١).

رابعاً: الأجيال المستقبلية اصطلاحاً: أشخاص ينبغي إدراكهم على أنهم سيأتون إلى الوجود متأخراً، وسيصبحون موجودات تتوفر لديها الإدراك الحسي، فضلاً عن أن لديهم مصالح ورغبات يجب حمايتها من الجيل الحالي كالحفاظ على البيئة كما هي الآن وليس أكثر ضرراً (٢).

خامساً: المحافل لغة: " تدل مادة (حفل) في أصلها اللغوي، المكوّنة من الحاء والفاء واللام، على معنى الجمع والاجتماع؛ فيقال: حفل الناس واحتفلوا، أي اجتمعوا في مجلسهم، ويُسمّى مجلس اجتماعهم محفلاً" (٣).

سادساً: المحافل الدولية: هي المنتديات والاجتماعات والهيئات متعددة الأطراف التي تجمع ممثلي الدول والمنظمات الدولية لمناقشة القضايا المشتركة على المستوى العالمي، والتفاوض بشأنها، والتنسيق لاتخاذ قرارات أو توصيات وفق قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، ويُقصد بها عادة المؤتمرات الدولية والمنظمات والمنتديات العالمية التي تُستعمل كأطر للحوار الدبلوماسي والتعاون بين الدول (٤).

(١) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: ١٧٩/٦.

(٢) ينظر: دور منظمات المجتمع المدني لحماية حقوق الأجيال القادمة: محمد إبراهيم، مركز الأبحاث، ٢٠٢٢م: ٧٩٨.

(٣) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٨١ / ٢.

(٤) ينظر: تحليل السياسة الدولية: محمد السيد سليم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ٢٠٠١م: ٣٥-٣٦.

المطلب الثاني: ظهور فكرة الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية

يعود أصل فكرة الأجيال المستقبلية إلى التاريخ الهندي، ففي عام ١٧٢٠م من القرن الثاني عشر تم إضفاء الطابع الرسمي عليه، وذلك في قانون إسلام الكبير لكونفدرالية الأمم الستة الإيروكوا، حيث فرض على القادة أن يفكروا دائماً ليس فقط في الحاضر بل أيضاً بالأجيال المستقبلية، حتى أولئك الذين لا تزال وجوههم تحت سطح الأرض أي الأطفال الذين لم يولدوا بعد من أمة المستقبل (١).

وفي عام ١٩٧٢م بدأ الغرب ينتبه إلى فكرة حقوق الأجيال المستقبلية، حيث جاء في إعلان استكهولم المنبثق عن مؤتمر قمة الأرض أن هناك واجب رسمي على البشرية لحماية وتحسين البيئة الحاضرة والمستقبلية (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية كانت السباقة في تبني فكرة الأجيال، ويظهر ذلك جلياً من خلال تكافل الأجيال بعضها مع بعض، بحيث لا يجوز لجيل الحاضر أن يستأثر النعمة والخير لنفسه فقط ولحساب الأجيال المستقبلية، إذ لا يجوز أن يتعدى على حق ذلك الجيل أو يجور على موارد معيشتة، فهذا يُعد من الظلم الذي حرّمه الله تعالى على عباده، فالقرآن الكريم زاخر بالقصص التي تحت على الوقاية من مشاكل المستقبل من شحة الماء والغذاء وغيرها، وكل الاحتياطات اللازمة لتجنب البشرية شر المجاعات في المستقبل ومن هذه القصص قصة النبي يوسف عليه السلام ونصيحته بتخزين حبوب القمح لمدة سبع سنوات تقادياً لسنوات الجفاف والمجاعة في المستقبل (٣).

(١) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: شروق حبيب داخ التميمي، رسالة ماجستير، قانون عام، العراق، ٢٠٢٤م: ١٠٢.

(٢) ينظر: الحماية الدستورية لحقوق الأجيال القادمة: عبد العزيز عبد الله حنفي، البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢١م: ١٥.

(٣) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: ٢٥.

المبحث الثاني: حقوق الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية وموقف الإسلام منها، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: حقوق الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية

إن مفهوم الأجيال مستورد من القانون الدولي البيئي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن الناحية الأولى القانون الدولي البيئي فان مصطلح الأجيال المستقبلية يرتبط ارتباط وثيق بحماية البيئة إذ أكدت الجمعية العامة في تقريرها التضامن بين الأجيال واحتياجات المستقبل ان الأجيال المستقبلية هم اطفالنا وأحفادنا وهي الأجيال التي لم تولد بعد وايضاً قد بين الفقيه إديث براون الى إن الجيل هم أعضاء الجنس البشري جميعاً أجيال الماضي، أجيال الحاضر، أجيال المستقبل يمتلكون البيئة الطبيعية والثقافية لكوكبنا (١).

وتجدر الإشارة هنا الى انه يجب التفرقة بين مصطلحين هما الأجيال الناشئة والأجيال المستقبلية، فالأجيال الناشئة هي الأجيال التي لم تبلغ الثامنة عشر سنة، اما الأجيال المستقبلية فهي الأجيال التي لم تولد بعد، ويظهر جلياً الفارق بين المصطلحين في ان الأجيال الناشئة لها وجود فعلي، ولديها القدرة بطريقة غير مباشرة على حماية حقوقها، اما الأجيال المستقبلية فوجودها افتراضي (٢)، أي إن حق الأجيال المستقبلية هو حق أولئك الذين سيتبعوننا لتوفير احتياجاتهم الأساس في مختلف المجالات، إي إن الشرط الأساس في الحق ذاته هو الحماية وعليه يجب تجنب أي عمل أو إجراء من شأنه إن يدمر بشكل كبير أي من الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات والتطلعات عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة

(١) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: حسام عبد الامير خلف، وحسن فلاح قاسم، عدد خاص البحوث التدريسين مع طلبة الدراسات العليا، ج ٣، المجلد ٣٦ كانون الأول ٢٠٢١م: ٦٥٧.

(٢) ينظر: دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الأجيال القادمة: محمد إبراهيم عوضين الأدهم، بحث مقدم الى مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستدامة، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، من ٦-٧ مايو، ٢٠٠٥م: ٨٤٤

ولاسيما بموجب القانون، بشكل او باخر فإن القانون الدولي يركز على فكرة التراث المشترك للبشرية التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها في افضل الظروف للأجيال المستقبلية^(١).

ويعرف البعض حقوق الأجيال المقبلة بإنها مقارنة جيلية للقضايا البيئية والتنمية والعدالة بطموح معرفي وبعد انساني، مما يجعل منها منهجا فكرياً يهدف الى بناء القدرات الفكرية التي تستطيع استعمال الإمكانيات المتوفرة من دون هدر للفرص الممكنة والمتاحة لتحقيق تنمية بيئية مستدامة عابرة للأجيال زمانياً ومكانياً^(٢).

وبخصوص حقوق الإنسان الى اجيال ثلاثة قامت على اساس التفاوت الزمني في اهتمام المجتمع الدولي بحق كل جيل دون اخر، إذ يتحدث الجيل الأول عن الحقوق السياسية والمدنية اما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فيختص بها الجيل الثاني، وحقوق الجيل الثالث هي ما يطلق عليها حقوق الإنسان الجديدة، تتمحور بالحق بالتنمية والحق ببيئة صحية سليمة وبحق السلم والحق بالاستفادة من الميراث المشترك للبشرية وهي ذات علاقة بحقوق الأجيال المستقبلية فهو يجمع بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية^(٣).

وبذلك أصبح مبدأ العدالة بين الأجيال أحد المبادئ المتنامية في القانون الدولي المعاصر، حيث يفرض على الدول والمجتمع الدولي التزاماً أخلاقياً وقانونياً بالحفاظ على التراث المشترك للإنسانية وضمان استدامته بما يسمح للأجيال المستقبلية بالتمتع بالموارد والحقوق ذاتها التي يتمتع بها الجيل الحالي^(٤).

^(١) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: ٦٥٧.

^(٢) ينظر: دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الأجيال القادمة: ٨٤٥.

^(٣) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: ٢١.

^(٤) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: ٦٦٠.

المطلب الثاني: موقف الإسلام من فكرة حقوق الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية

أن الأديان السماوية، باعتبارها الهيئة المصدر لا شك إنها تقدم المعالجات والحلول في مختلف نواحي الحياة الإنسانية ومنها العلاقة بين الأجيال؛ فأن أهم ما يميز تلك المعالجات إنها الهيئة وليست إنسانية، وهي واقعية، لأنها موجهة من الخالق سبحانه وتعالى الى الخلق، وهو أعلم بما هو أصلح لهم، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(١)، بخلاف المعالجات الوضعية الإنسانية الموجهة لمصلحة جنس او قومية أو طائفة أو عرق^(٢).

ولا يخفى على أحد أن الإسلام قد راعى حقوق الإنسان في كافة عناوينها، فهو يهدف الى تأمين الحقوق الأساسية للإنسان، وهو بذلك لا يبتعد عن سائر الأديان السماوية ولا عما حدده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكن سبقها بقرون عديدة، إذ يعد نزول الوحي على الرسول محمد (ﷺ)، وحسما للوضع المتردي الذي عاشه الإنسان في حقبة ما قبل الإسلام، وقد جاءت في أوائل القرن السابع الميلادي (٦٢٢م) الرسالة الإسلامية لتكون خاتمة الأديان السماوية، فكان الإسلام الأسبق في الاعتراف بحقوق الإنسان وهو ما كان يفقر الية المجتمع البشري المعاصر، فلم تكن تعاليمه مواعظاً أخلاقية فقط، بل وأوامراً تشريعية، طبقها سيدنا محمد (ﷺ)، تطبيقاً كاملاً والائمة الاطهار من بعده^(٣).

فان أهم ما حافظت عليه شريعتنا الإسلامية بعد الدين هو الإنسان، وكان اهتمامها بالمحافظة على النفس من الهلاك والتلف اهتماماً عظيماً، وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق

^(١) سورة الملك، الآية: ١٤.

^(٢) ينظر: مثالية العلاقة بين الأجيال في الأديان المختلفة الأسرة في الإسلام أنموذج: عرفات عبد الخبير علي رمية، المجلة العلمية، العدد ٤، ٢٠١٤م: ٩٠.

^(٣) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: ٢٢.

الإنسان لعبادته، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وحثه على العمل الصالح من أجل عمارة الأرض والمحافظة عليها، قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^(١)، وهذا يشمل كل ما فيه نفع وفائدة للفرد والمجتمع وتجنب ما يعود على الأرض بالدمار بأي شكل من الأشكال^(٢).

المطلب الثالث: مبادئ حقوق الأجيال المستقبلية في المحافل الدولية

أولاً: مبدأ شمولية الحقوق وعموميتها: يُعَدُّ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان من أهم التطورات التي حدثت في القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد سعت الدول إلى إيجاد صك دولي يحفظ للإنسان كرامته وحقوقه^(٣).

وتتصف حقوق الإنسان بأنها يتمتع بها جميع البشر بغض النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو الجنس فهي تمنح على قدم المساوات فالناس جميعاً يولدون أحراراً ومساوين في الكرامة والحقوق^(٤).

وانطلاقاً من ذلك فإن حقوق الأجيال القادمة حقوق عالمية ذلك أنها محمية بموجب صكوك قانونية دولية، حيث تبدو الصفة العالمية للأجيال القادمة على سبيل المثال في النصوص التي تنظم استغلال موارد المنطقة التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة القانون البحار لسنة ١٩٨٢م، إذ يعود للإنسانية جمعاء بغض النظر عن الموقع الجغرافي للشعوب

(١) سورة هود، الآية: ٦١.

(٢) ينظر: التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية: احمد محمد عزب موسي، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة القانون، تفهنا الاشرف - دقهلية، العدد ٢٣، ٢٠٢١م: ٣٣٨٣/٤.

(٣) ينظر: مبادئ حقوق الإنسان: نجم عبود مهدي السامرائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٧م: ٨١.

(٤) ينظر: حقوق الإنسان مقارنة نظرية في المفهوم والخصائص: لغرس، الاجتهاد للدراسات القانونية، ٢٠٢٣م: ٤٠٢.

(١)، فإن حقوق الأجيال القادمة باعتبارها حقوق ملازمة للطبيعة الإنسانية فإنها تتصف بالعمومية، إذ لا معنى لحقوق الإنسان إلا إذا كانت حقوقاً عامة اجتماعية، فالحق في البيئة المخول للأجيال المقبلة قد يفهم على نحو أفضل بوصفه من حقوق الجماعات أي حقاً عالمياً ومجتمعياً في نفس الوقت تمييزاً له عن الحق الفردي^(٢).

ثانياً: مبدأ الترابط وعدم قابليتها للتجزئة: الأصل في حقوق الأجيال القادمة باعتبارها حقوق إنسان هو ترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، إذ لا يمكن أن نخصص لفرد ما أو جبل معين بعضاً من الحقوق ونحرم أجيالاً أخرى لأن كل إنسان بحكم طبيعته سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل يتمتع بحقوق أساس لا غنى عنها^(٣).

ثالثاً: مبدأ التضامن: يُعدُّ كل جيل من الأجيال الموجودة في لحظة زمنية معينة مسؤولاً بشكل تضامني عن ضمان صيانة مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل كامل^(٤).

فالأجيال القادمة لا تملك سلطة سياسية حيث إن التعبير عن مصالحها محصور في الاهتمام بالأجيال الحالية نيابة عنها، وهذا ما أكد عليه تقرير برونتلاند حيث جاء فيه تستعرف على هذا ! هذا النحو لأننا تعلم أننا لسنا نتحمل عواقب ذلك إذ أن الأجيال المقبلة لا تستطيع التوصية، وليس لديها سلطة سياسية أو مالية، وليس بوسعها الطعن في قراراتنا، فمثلاً في مجال التنمية المستدامة فإن التضامن بين الأجيال يتجاوز مجرد العلاقات فيما بين الأحياء إلى مرحلة احتضان الأجيال المقبلة التي لم ينشأ لها وجود بعد، فخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية العام ١٩٩٥م التزمت الدول بإنشاء إطار عمل يستهدف تحقيق العديد من الأهداف، منها الوفاء بمسؤوليتها اتجاه الأجيال الحاضرة والقادمة بكفالة

^(١) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: ١٨.

^(٢) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: ٦٦٣.

^(٣) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: ٦٦٤.

^(٤) ينظر: حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: ٦٦٥.

المساواة بين الأجيال وحماية البيئة باستعمالها بصفة متكاملة ومستدامة، وعليه تشكل البشرية بأسرها مجتمعاً تتلاحق فيه الأجيال يحترم فيه أعضاؤه بعضهم بعضاً ويراعون بعضهم بعضاً تحقيقاً للهدف المشترك وهو بقاء البشرية^(١).

رابعاً: مبدأ العدالة ما بين الأجيال: يجب على كل جيل أن يحفظ نوعية الحياة في الكوكب ويمررها للجيل المتأخر في وضعية ليست أسوأ من التي كانت عند الجيل الحالي، وأن يتمتع الجيل المتأخر على الأقل بنوعية حياة في الكوكب مشابهة لتلك التي تمتع بها الجيل السابق^(٢).

بمعنى أن الأجيال القادمة لها حق في كوكب أرض غير ملوث وغير تالف والاستمتاع به كمصدر للتاريخ البشري والثقافي والروابط الاجتماعية، وبالتالي جعل من كل جيل وفرد عضواً في أسرة إنسانية واحدة، وعلى كل جيل يشترك في ملكيته وتراث كوكب الأرض واجب كمراقب اتجاه الأجيال المقبلة لمنع الأضرار التي لا يمكن إصلاحها أو علاجها، إضافة إلى تحمل مسؤولية الاحتفاظ بها لرقابة دائمة وتقييم واع للخلل الناتج عن التكنولوجيا والذي يؤثر بالسلب على التوازن الطبيعي وعلى ارتقاء الجنس البشري وذلك من أجل حماية حقوق الأجيال القادمة^(٣).

ويلاحظ أنه قد تم بلورة هذا المبدأ العام مبدأ العدالة ما بين الأجيال في ثلاث أجزاء^(٤)، هي:

^(١) ينظر: مشروع ميثاق المستقبل ٢٠٢٤م: <https://www.un.org/ar/summit-of-the-future/pact-for-the-future>، الدخول الى الموقع بتاريخ: ٢٠٢٦/٣/١١م، يوم الأربعاء، الساعة الثالثة عصراً.

^(٢) ينظر: الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: ١٩.

^(٣) ينظر: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث: محمد عبد الحافظ، وزينب معمر، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٨م: ٧٣.

^(٤) ينظر: الجمعية العامة، ٢٠١٣م: ١٠.

١- **حفظ الخيارات:** ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على تنوع قاعدة الموارد الطبيعية والثقافية، بحيث لا يقيد على نحو غير ملائم الخيارات المتاحة للأجيال المقبلة من أجل حل مشاكلها والوفاء بقيمها الخاصة، وينبغي أيضاً أن يكون للأجيال المقبلة حق التنوع يماثل ما تمتعت به الأجيال السابقة.

٢- **حفظ الجودة:** ينبغي أن يطلب من كل جيل الحفاظ على جودة هذا الكوكب، بحيث يتم تسليمه وهو في حالة ليست أسوأ من تلك التي تسلمه بها، وينبغي أن يكون له الحق في جودة عالية مماثلة لتلك التي تمتعت بها الأجيال السابقة.

٣- **إمكانية الوصول إلى الإرث:** ينبغي لكل جيل تزويد أعضائه بحقوق عادلة في إمكانية الوصول إلى إرث الأجيال السابقة، وينبغي أن يحافظ على هذه الإمكانية لصالح الأجيال المقبلة.

اهم النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

١-الأجيال هم مجموعة من البشر الذين سيولدون في المستقبل القريب حاملين نفس الحقوق التي يتمتع بها من يعيش الآن، فلا نقصد بهم أجيال الحاضر، وانما الأجيال المستقبلية.

٢-أن مسألة التمثيل القانوني للأجيال المستقبلية تمثل أحد التحديات المهمة التي يواجهها القانون الدولي المعاصر، نظراً لما تتطوي عليه من أبعاد قانونية وأخلاقية تتعلق بتحقيق العدالة بين الأجيال وضمان استدامة الموارد والبيئة.

٣-وقد تبين أن الاتجاه الدولي يسير تدريجياً نحو الاعتراف بأهمية حماية مصالح الأجيال القادمة، إلا أن تحقيق تمثيل قانوني فعلي لها في المحافل الدولية ما زال يحتاج إلى تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تكفل إدماج مصالحها في عملية صنع القرار الدولي.

٤-تعزيز هذا التوجه يتطلب مزيداً من الجهود التشريعية والدبلوماسية على المستوى الدولي، بما يسهم في ترسيخ مبدأ المسؤولية المشتركة تجاه مستقبل الإنسانية.

ثانياً: التوصيات:

١-العمل على تطوير إطار قانوني دولي واضح يعترف صراحة بحقوق الأجيال المستقبلية، ويضمن إدراج مصالحها ضمن عملية صنع القرار في المنظمات والمحافل الدولية.

٢-إنشاء آليات تمثيل مؤسسية للأجيال المستقبلية داخل المؤسسات الدولية، مثل تعيين مفوض أو ممثل خاص للأجيال القادمة تكون مهمته متابعة السياسات الدولية وتقييم آثارها طويلة المدى.

٣-تعزيز مبدأ العدالة بين الأجيال في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة في المجالات المرتبطة بحماية البيئة والتنمية المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية.

٤- إلزام الدول والمنظمات الدولية بإجراء تقييمات مستقبلية للسياسات قبل اعتمادها، بحيث يتم دراسة آثار القرارات الحالية على الأجيال القادمة.

٥- تشجيع التعاون الدولي في مجال حماية مصالح الأجيال المستقبلية من خلال تبادل الخبرات والتجارب القانونية والمؤسسية بين الدول.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- تحليل السياسة الدولية: محمد السيد سليم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ٢٠٠١م.
- ٢- التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية: احمد محمد عزب موسي، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة القانون، تفهنا الاشرف - دقهلية، العدد ٢٣، ٢٠٢١م.
- ٣- حقوق الاجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة: حسام عبد الامير خلف، وحسن فلاح قاسم، عدد خاص البحوث التدريسين مع طلبة الدراسات العليا، ج ٣، المجلد ٣٦ كانون الأول ٢٠٢١م.
- ٤- حقوق الإنسان مقارنة نظرية في المفهوم والخصائص: لغرس، الاجتهاد للدراسات القانونية، ٢٠٢٣م.
- ٥- حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية: صالح بن أحمد الغزالي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ.
- ٦- الحماية الدستورية لحقوق الأجيال القادمة: عبد العزيز عبد الله حنفي، البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢١م.
- ٧- الحماية الدولية لحقوق الأجيال القادمة: شروق حبيب داخ التميمي، رسالة ماجستير، قانون عام، العراق، ٢٠٢٤م.
- ٨- دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الأجيال القادمة: محمد إبراهيم عوضين الأدهم، بحث مقدم الى مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستدامة، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، من ٦-٧ مايو، ٢٠٠٥م.
- ٩- دور منظمات المجتمع المدني لحماية حقوق الأجيال القادمة: محمد إبراهيم، مركز الأبحاث، ٢٠٢٢م.
- ١٠- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- ١١ - القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث: محمد عبد الحافظ، وزينب معمر، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٨م.
- ١٢ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ١٣ - مبادئ حقوق الإنسان: نجم عبود مهدي السامرائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٧م.
- ١٤ - مثالية العلاقة بين الأجيال في الأديان المختلفة الأسرة في الإسلام أنموذج: عرفات عبد الخبير علي رميمة، المجلة العلمية، العدد ٤، ٢٠١٤م.
- ١٥ - مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٦ - الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام: عبد الرزاق أحمد السنهوري، دار النهضة العربية، القاهرة.

List of Sources and References

- ١Analysis of International Politics: Muhammad al-Sayyid Salim, Cairo: Al-Nahda al-Masriya Library, ٢nd ed., .٢٠٠١
- ٢Sustainable Development as an Objective of Islamic Law: Ahmad Muhammad Azab Musa, published research, Journal of the Faculty of Sharia and Law, Tafahna al-Ashraf, Dakahlia, Issue ٢٣, .٢٠٢١
- ٣The Rights of Generations and Their Relationship to Sustainable Development: Hussam Abd al-Amir Khalaf and Hassan Fallah Qasim, Special Issue for Faculty Research with Graduate Students, Vol. ٣, No. ٣٦, December .٢٠٢١
- ٤Human Rights: A Theoretical Approach to Concept and Characteristics: Laghras, Al-Ijtihad for Legal Studies, .٢٠٢٣
- ٥The Ruling on Practicing Art in Islamic Law: Salih ibn Ahmad al-Ghazali, Dar al-Watan, Riyadh, ١٤١٧AH. ٦. Constitutional Protection of the Rights of Future Generations: Abdul Aziz Abdullah Hanafi, Legal and Economic Research, .٢٠٢١
- .٧International Protection of the Rights of Future Generations: Shrouq Habib Daikh Al-Tamimi, Master's Thesis, Public Law, Iraq, .٢٠٢٤

.٨The Role of Civil Society Organizations in Protecting the Rights of Future Generations: Muhammad Ibrahim Awadin Al-Adham, Paper presented at the Conference on the Role of Civil Society Organizations in Achieving Sustainability, Faculty of Law, Mansoura University, May ٧-٦, .٢٠٠٥

.٩The Role of Civil Society Organizations in Protecting the Rights of Future Generations: Muhammad Ibrahim, Research Center, .٢٠٢٢

.١٠Al-Ain: Abu Abd Al-Rahman Al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim Al-Farahidi Al-Basri (d. ١٧٠AH), edited by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar wa Maktabat Al-Hilal.

.١١. International Environmental Law and the Phenomenon of Pollution: A Step Forward in Protecting the International Environment from Pollution: Muhammad Abd al-Hafiz and Zaynab Muammar, Dar al-Kutub al-Qanuniyya, Egypt, .٢٠٠٨

.١٢Lisan al-Arab: Muhammad ibn Mukarram ibn Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwayfi'i al-Ifriqi (d. ٧١١AH), Dar Sader, Beirut, ٣rd ed., ١٤١٤AH.

.١٣Principles of Human Rights: Najm Aboud Mahdi al-Samarrai, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, .٢٠١٧

١٤. The Ideal of Intergenerational Relations in Different Religions: The Family in Islam as a Model: Arafat Abd al-Khabir Ali Rumayma, Al-Majalla al-Ilmiyya, Issue ٤, ٢٠١٤.

١٥. Muqayis al-Lughah: Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. ٣٩٥AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, ١٣٩٩AH – ١٩٧٩CE.

١٦. The Mediator in Explaining Civil Law – The Theory of Obligation in General: Abd al-Razzaq Ahmad al-Sanhuri, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo.